



الاتفاقية الإطارية

شأن تغير المناخ

الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الثانية عشرة

بون، ١٢-١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

البلاغات الوطنية الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول

بالاتفاقية: التجربة المكتسبة في استعراض البلاغات الثانية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣- ١ مقدمة
٣	١ ألف- الولاية
٣	٢ باء- نطاق المذكرة
٣	٣ جيم- الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ....
٤	١١- ٤ ثانياً- التجربة المكتسبة في الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية الثانية
٤	٥- ٤ ألف- الخلفية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
		ثانياً- (تابع)
٤	١١- ٦	باء- التجربة المكتسبة في الجولة الثانية من الاستعراضات المتعمقة
		ثالثاً- الخيارات المتوفرة فيما يخص الاستعراضات المتعمقة للبلاغات
٨	٢٧-١٢	الوطنية الثالثة.....
٨	١٣-١٢	ألف- الخلفية.....
٩	١٦-١٤	باء- النطاق الممكن للاستعراضات المتعمقة.....
١٠	١٧	جيم- الهيكل الممكن للاستعراضات المتعمقة المقبلة.....
١٠	٢٠-١٨	دال- إمكانيات إجراء استعراضات متعمقة.....
١١	٢٤-٢١	هاء- اقتراحات بشأن اختيار الخبراء وإعدادهم.....
		واو- الخيارات المتوفرة للتسجيل بنشر تقارير الاستعراضات
١٢	٢٧-٢٥	المتعمقة.....

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١ - طلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ من الأمانة، في دورتها العاشرة، أن تعد تقريراً عن التجربة المكتسبة في استعراض البلاغات الوطنية الثانية يتضمن اقتراحات لتجنب تأخر نشر التقارير في المستقبل كي ينظر فيه خلال دورتها الثانية عشرة (FCCC/SBI/1999/8، الفقرة ٢٣(ج)).

باء - نطاق المذكرة

٢ - وتنفيذاً للمهمة السالفة الذكر أدرج في هذه المذكرة وصف للتجربة المكتسبة في الجولة الثانية من الاستعراضات المتعمقة، خاصة استعراض البلاغات الوطنية الثانية. وفي هذا الصدد، تصف المذكرة خصائص الاستعراضات والتقارير المتصلة بها وتشير أيضاً إلى الجوانب التي ساعدت عملية الاستعراض أو أعاققتها. ويشير ذلك عدداً من القضايا التي يمكن أخذها في الاعتبار عند النظر في الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية الثالثة الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول، الذي سيتم بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. وتتناول المذكرة الطرق التي يمكن أن تحسن بها عملية الاستعراض بما في ذلك السبل التي يمكن أن تحد من التأخير في نشر تقارير الاستعراضات المتعمقة.

جيم - الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣ - يمكن للهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظر في المعلومات الواردة في هذه المذكرة. وقد عرض في هذه الوثيقة عدد من الخيارات فيما يخص التغييرات الممكن إدخالها على الجولة الثالثة من الاستعراضات المتعمقة. ويمكن للهيئة الفرعية للتنفيذ أن تقدم للأمانة، عند النظر في هذه الخيارات، توجيهات فيما يتعلق بمواصلة استعداداتها لاستعراض البلاغات الوطنية الثالثة، بما في ذلك إمكانية صياغة مبادئ توجيهية لتنظيم استعراضات البلاغات الوطنية للأطراف المدرجة في المرفق الأول وهيكل تقارير الاستعراضات المتعمقة، لينظر فيها في دورة مقبلة. وهذه الخيارات خيارات يمكن أن تعجل بإعداد تقارير الاستعراضات المتعمقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ثانياً - التجربة المكتسبة في الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية الثانية

ألف - الخلفية

٤- نص المقرر ٢/م-١ على أن يخضع كل بلاغ وطني يقدمه أي طرف من الأطراف المدرجة في مرفق الاتفاقية الأول لاستعراض متعمق، وحدد الإجراءات الأساسية لهذا الاستعراض. وطلب المقرر ٩/م-٢ تطبيق هذه الإجراءات على الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية الثانية. والتعديل الوحيد الذي أُدخل على هذه الإجراءات تعديل نص عليه المقرر ٦/م-٣ يمثل في تضمين عمليات الاستعراض المتعمق، كقاعدة عامة، زيارات أفرقة الاستعراض التي تنسقها الأمانة. وقد جرت العادة على القيام بذلك حتى وإن لم يكن منصوصاً عليه.

٥- وتنص الإجراءات المبينة في المقرر ٢/م-١ على أن تنسق الأمانة أعمال أفرقة الاستعراض وعلى أن تتألف هذه الأفرقة بصورة رئيسية من خبراء تعينهم الأطراف وتشمل، عند الاقتضاء، خبراء من المنظمات الحكومية الدولية. وتبين هذه الإجراءات كذلك الطريقة التي ينبغي أن يعد بها كل فريق استعراض، تحت مسؤوليته الجماعية، تقريراً قصيراً يغطي كل فرع من الفروع الرئيسية للبلاغات الوطنية. ويحدد المقرر أيضاً غرض ومهام الاستعراض ولكنه لا يحدد بتفصيل ما ينبغي النظر فيه خلال الاستعراض أو كيفية القيام بذلك. والهدف الرئيسي للاستعراض هو ضمان وضع معلومات دقيقة ومتناسكة ومناسبة تحت تصرف مؤتمر الأطراف لمساعدته على النهوض بمسؤولياته، بما في ذلك تقييم تنفيذ الأطراف للاتفاقية. ومن بين مهام عملية الاستعراض بحث البيانات النوعية الرئيسية واستعراض السياسات والتدابير وتقييم المعلومات ومقارنتها مع الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية ووصف التقدم المحرز في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة. إن هذه الأغراض والمهام مجتمعة تنبسط بالاستعراض دوراً هاماً في حين أن ضرورة إصدار تقرير، يُقترح ألا يتجاوز طوله عشر صفحات، يفرض قيوداً كبيراً على قدرة فريق الاستعراض على القيام بهذا الدور، حتى وإن كان عدد صفحات التقارير يتراوح عادة بين ٢٥ و ٢٧ صفحة.

باء - التجربة المكتسبة في الجولة الثانية من الاستعراضات المتعمقة

٦- شملت الجولة الأولى من الاستعراضات، التي تمت في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، البلاغات الوطنية الأولى الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول؛ بينما شملت الجولة الثانية، التي تمت في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، البلاغات الوطنية الثانية الواردة من نفس الأطراف وبعض البلاغات الوطنية الأولى المتأخرة أو الواردة من أطراف أدرجت مؤخراً في المرفق الأول. وستشمل الجولة الثالثة التي ستبدأ في عام ٢٠٠٢، البلاغات الوطنية الثالثة الواردة من أغلبية الأطراف المدرجة في المرفق الأول والبلاغات الوطنية الثانية الواردة من بعض الأطراف المدرجة في هذا المرفق والبلاغات الوطنية الأولى الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول بموجب المقرر ٤/م-٣.

٧- وتمثلت المرحلة الأولى لعملية الاستعراض المتعمق في إعداد التقرير التجميعي والتوليقي (FCCC/CP/1998/11 و Add.1-2). ويعرض هذا التقرير معلومات قطرية بطريقة تيسر المقارنة. وقد ساعد ذلك جداً في المراحل الأولى لأحد الاستعراضات، عند النظر في تقديرات قوائم الجرد واتجاهات الانبعاثات. أما فيما يخص الجوانب الأخرى للبلاغات الوطنية فإن الطابع التجميعي والتوليقي للتقارير يجعل المعلومات المتعلقة بسياسات وتدابير فرادى الأطراف، مثلاً، من الإيجاز عادة بحيث لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد استعراضات متعمقة.

٨- ونظراً لازدياد إلمام الأطراف بهذه العملية ومن ثم ازدياد توفر المعلومات فقد أمكن جعل تقارير الاستعراضات المتعمقة الثانية أكثر تفصيلاً في تغطيتها للمواضيع من التقارير التي صدرت بعد الجولة الأولى من الاستعراضات لكن طابع هذه التقارير لم يتغير. وتغطي تقارير الاستعراضات المتعمقة كل فرع من الفروع الرئيسية للبلاغات الوطنية. وأثناء هذه العملية تتوسع التقارير في المعلومات التي سبق تقديمها وتكملها وتقدم المعلومات التي أصبحت متوفرة منذ نشر البلاغ الوطني. والكثير من هذه المعلومات مناسب للنظر في تنفيذ دولة طرف للالتزامات بموجب الاتفاقية. غير أن تقرير الاستعراض، في معظم الأحيان، يشير فقط إلى التقدم المحرز نحو بلوغ هدف تحقيق استقرار انبعاثات غازات الدفيئة عند مستواها في عام ١٩٩٠ بحلول نهاية هذا العقد، ولا يهدف إلى التعليق على قضايا التنفيذ تحديداً. وفضلاً عن ذلك، لا يتضمن التقرير أي توصيات أو نصائح توجيهية. وهذه التقارير تيسر المقارنة بين المعلومات التي تقدمها الأطراف حتى وإن كانت لا تستخدم أي مؤشرات مشتركة.

٩- ولعملية الاستعراض المتعمق خصائص قيمة كثيرة. وهي مفيدة للخبراء الذين يشاركون فيها وللمسؤولين في البلد المضيف، لا سيما وأن تبادل الأفكار والمعلومات فعال جداً في بناء القدرات. إن وعي المسؤولين الحكوميين بالصلة بين تغير المناخ وعملهم محدودة في بعض المناطق لأن معظم السياسة العامة مرتبط بأهداف أخرى. وعملية الاستعراض وإعداد التقرير النهائي يشجعان على إجراء مناقشة أوسع نطاقاً بين الوكالات الحكومية ومختلف الجهات المهتمة بقضايا تغير المناخ ومن ثم يؤثران في خيارات السياسة العامة. كذلك يساعد توفر تقارير الاستعراضات المتعمقة في إذكاء الوعي العام. وفضلاً عن ذلك، يمكن أن تساعد الاستعراضات المتعمقة الدول الأطراف في إعداد بلاغات الوطنية اللاحقة، خاصة عندما يقدم الفريق توصيات غير رسمية أو يساهم أعضاؤه في إعداد البلاغات الوطنية لدولهم الأطراف.

١٠- وعموماً حالف الاستعراضات نجاح أكبر في الحالات التي أرسلت فيها أسئلة أولية إلى الأطراف مبكراً وتأت هذه الأخيرة في إعداد أجوبتها على أسئلة فريق الاستعراض بحيث تسنى تكريس الوقت خلال الزيارة للتعلم في بحث القضايا. وكان الإعداد المبكر لجدول الأعمال مفيداً كذلك خاصة حيث ساعد في ضمان وجود

خبراء وطنيين خلال زيارة الاستعراض المتعمق. وعموماً يزداد نجاح الاستعراض من حيث تحليل السياسات الموجودة وتفهم الاتجاهات فيما يخص العمل مستقبلاً بازدياد اهتمام الطرف المعني بهذه العملية.

١١ - وتنطوي عملية إجراء الاستعراضات المتعمقة على عدد من التحديات التي ينبغي أخذها في الاعتبار عند النظر في عملية الاستعراض المقبلة:

(أ) لا يمكن لأي فريق، حتى وإن كان يتألف من خبراء رفيعي المستوى وواسعي الخبرة، أن يعالج كل جانب من جوانب الاستعراض، الذي ينبغي أن يغطي جملة أمور منها الظروف الوطنية وقوائم الجرد والسياسات والتدابير والاسقاطات والتعليم والبحث والرصد المنتظم والأنشطة المنفذة بصورة مشتركة، والتمويل ونقل التكنولوجيا، لأن الأفرقة صغيرة الحجم عادة. غير أن الخبراء المعينين لا يملكون جميعاً الخبرة الفنية المناسبة وقد لا يكونون أكفاء إلا في مجال متخصص جداً يكرس له جزء ضئيل من الاستعراض. وفي بعض الحالات يمكن أن يجد الخبراء صعوبات في المشاركة بسبب المشاكل اللغوية.

(ب) إن الطلبات على وقت الخبراء المعينين عديدة. ولا يكون هؤلاء في حالات كثيرة مستعدين استعداداً تاماً للاستعراض لأنهم لم يجدوا الوقت لدراسة تفاصيل البلاغ الوطني والوثائق ذات الصلة بصورة كافية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تختلف مساهمات الخبراء بعد الاستعراض اختلافاً كبيراً بحسب التزاماتهم الأخرى، وعموماً ليس من النادر أن تكون مساهماتهم محدودة لهذا السبب.

(ج) يواجه فريق الاستعراض قيوداً زمنية عند النظر في القضايا خلال زيارة استعراض متعمق وقد يجد صعوبة في تسجيل كافة المعلومات المحصل عليها دون تجاوز عدد الصفحات المحدد. وإيلاء كل مجال الاهتمام الذي يستحقه، كثيراً ما يحتاج إلى وقت أطول مما هو مكرس له في الاستعراض. ويصدق ذلك بوجه خاص على قوائم جرد غازات الدفيئة والاسقاطات التي يستند الكثير منها إلى نماذج دقيقة ولا يمكن مناقشتها بما يكفي من التفصيل بسبب القيود الزمنية.

(د) يعتمد فريق الاستعراض اعتماداً يكاد يكون تاماً على البلد الذي يجري استعراضه فيما يخص الحصول على معلومات مفيدة وجيدة التوقيت. وفي بعض البلدان، خاصة البلدان التي لا يشكل فيها تغير المناخ أولوية كبرى، قد يكون من الصعب الوصول إلى المسؤولين المناسبين والبيانات المناسبة. ونظراً لأهمية الزيارة كجزء من عملية الاستعراض الراهنة يمكن أن يسبب أي توقف من قبيل التوقف الناجم عن اضطراب المسؤولين إلى حضور اجتماعات أخرى أو عجزهم عن المشاركة بسبب المرض صعوبات كبيرة للاستعراض. وعلاوة على ذلك، تختلف البلدان من حيث مدى إتاحتها لمعلومات إضافية بالانكليزية أو لغة أخرى من لغات الأمم المتحدة.

(هـ) يتمثل أحد مميزات عملية الاستعراض في تجمع الاستعراضات في فترات ذروة النشاط. ويحدث ذلك لأن الأطراف تريد دعوة أفرقة الاستعراض عندما تكون أغلبية خبرائها الوطنيين موجودة وفي فترة ليست قريبة جداً من اجتماعات الهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ. وخلال هذه الفترات ينتظر من الأمانة أن تتولى مع البلد المضيف تنظيم عدة زيارات الذي يشمل اتخاذ الترتيبات المتصلة بسفر الخبراء وإقامتهم وتأشيرهم ووضع جداول الأعمال وما إلى ذلك. وفي بعض الحالات يضطر إلى تكرار هذا العمل لاحقاً إذ ليس من النادر أن يلغي البلد المضيف هذه الاستعراضات أو يؤجلها من غير اعطاء مهلة كافية. وفي هذه الظروف من الصعب اتمام تقارير استعراضات الزيارة السابقة في نفس الوقت.

(و) قد يفصل بين زيارة استعراض متعمق ونشر التقرير فترة طويلة تصل إلى ١٨ شهراً في بعض الحالات. ويعزى معظم هذا الابطاء في إصدار تقرير استعراض متعمق إلى الوقت الذي تستغرقه تليية الخبراء المستعرضين والأطراف لطلبات الأمانة على المعلومات أو على تعليقات بشأن مشاريع تقارير الاستعراض المتعمق. وقد تم حث الأطراف على تقديم تعليقاتها على مشاريع تقارير الاستعراض المتعمق في غضون فترة لا تتجاوز، إذا أمكن ذلك، ثمانية أسابيع من تاريخ استلامها كما ورد في المقرر ٦/م أ-٣ إلا أنه ليس من النادر أن تقدم هذه التعليقات بعد مرور فترات أطول. وبالمثل، لا يستطيع الخبراء المستعرضون في معظم الأحيان تقديم ردود سريعة إلى الأمانة بسبب التزاماتهم الأخرى أو غيابهم.

(ز) ينتظر من أفرقة خبراء الاستعراض في عملية الاستعراض أن يعدوا تقارير الاستعراضات المتعمقة تحت مسؤوليتهم الجماعية. وهذا غير ممكن خلال الزيارة القطرية التي تركز للاجتماعات مع المسؤولين وتركز على جمع المعلومات المفيدة. ونظراً للقيود التي يخضع لها الخبراء فإن الأمانة هي التي تقوم، في الواقع، بصياغة تقارير الاستعراضات المتعمقة بعد الزيارة، استناداً إلى مساهمات وتعليقات الخبراء. وتصدر مشاريع التقارير هذه في معظم الأحيان متأخرة لأن الموظفين المعنيين بالاستعراضات مضطرون إلى القيام في نفس الوقت بالتحضير للزيارة أو الزيارات المقبلة والمشاركة في الأعمال الجارية المتصلة بأنشطة الأمانة الأخرى. وتخضع مشاريع التقارير لاستعراض داخلي دقيق من جانب الزملاء لضمان اتساق النهج والجودة الكافية، الأمر الذي يتطلب هو الآخر وقتاً.

(ح) كانت كمية المعلومات المتاحة لفريق الاستعراض خلال الجولة الثانية من الاستعراضات المتعمقة أكبر بكثير من كمية المعلومات المتاحة له في الجولة الأولى. وحاولت الأمانة أن تنظر بعناية في هذه الكمية الكبيرة من المعلومات مما أسفر عن تقارير أكثر تفصيلاً من التقارير الصادرة سابقاً. لهذا، ونظراً لحجم الموارد التي خصصتها الأمانة للاستعراض، بما في ذلك الموارد المحدودة فيما يخص أعمال السكرتارية والصياغة وتجهيز الوثائق فقد كان إصدار التقارير في غضون المهلة القصيرة المحددة في الإجراءات تحدياً كبيراً. وفضلاً عن ذلك يتوقع من

الموظفين المعنيين بالاستعراضات أن يشاطروا غيرهم المعلومات المكتسبة طوال عملية الاستعراض وذلك من خلال أنشطة الأمانة الأخرى، مثل إعداد المبادئ التوجيهية للاستعراض التقني لقوائم جرد غازات الدفيئة والمبادئ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية، والمشاركة في الأعمال المنهجية المتصلة بالمواد ٥ و ٧ و ٨ من بروتوكول كيوتو، مما يؤثر في الوقت الذي يمكن أن يتم فيه وضع تقارير الاستعراض في صيغتها النهائية.

ثالثاً- الخيارات المتوفرة فيما يخص الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية الثالثة

ألف- الخلفية

١٢- طُلب من الأطراف المدرجة في المرفق الأول في المقرر ١١/م أ-٤، أن تقدم إلى الأمانة بلاغاً وطنياً ثالثاً في موعد أقصاه ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وبلاغات وطنية منتظمة على فترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، تحدد في دورة مقبلة لمؤتمر الأطراف. ويستنتج من هذا المقرر أن الاستعراضات المتعمقة للبلاغات الوطنية الثالثة ستتم خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٣. وأدخلت على عملية الإبلاغ والاستعراض، منذ الجولة الثانية للاستعراضات المتعمقة، عدة تغييرات مفيدة بالنسبة للنظر في عملية الاستعراض المقبلة.

١٣- واعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة أربع مجموعات من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ والاستعراض. والمبالغ التوجيهية لإعداد البلاغات الوطنية من قبل الأطراف، المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية، مقسمة الآن إلى جزأين، يشمل الجزء الأول منهما، الذي اعتمد بموجب المقرر ٣/م أ-٥، المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للإبلاغ عن قوائم الجرد السنوية، وهي مبادئ ينبغي أن تستخدمها الأطراف في الإبلاغ عن قوائم الجرد المقرر تقديمها بحلول ١٥ نيسان/أبريل من كل عام، ابتداء من عام ٢٠٠٠. ويشمل الجزء الثاني، المعتمد بموجب المقرر ٤/م أ-٥، المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بتقديم البلاغات الوطنية. واعتمدت المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالنظم العالمية لمراقبة المناخ بموجب المقرر ٥/م أ-٥. وجميع الأطراف مدعوة إلى تقديم تقارير عن الرصد المنتظم طبقاً لهذه المبادئ التوجيهية في حين أن الأطراف المدرجة في المرفق الأول مدعوة إلى تقديم تقارير بالاقتران مع بلاغاتها الوطنية. وفضلاً عن ذلك، يطلب الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالإبلاغ معلومات موجزة عن نظم مراقبة المناخ العالمية. واعتمدت المبادئ التوجيهية للاستعراض التقني لقوائم جرد غازات الدفيئة الواردة من الأطراف المدرجة في المرفق الأول للاتفاقية بموجب المقرر ٦/م أ-٥. ويطلب المقرر استخدام هذه المبادئ التوجيهية خلال الفترة التجريبية للاستعراضات التقنية لقوائم الجرد التي تمتد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١، وينص على أن تبدأ الاستعراضات الفردية لقوائم جرد كافة الأطراف المدرجة في المرفق الأول في عام ٢٠٠٣. وستواصل المرحلة التجريبية للأنشطة

المنفذة تنفيذاً مشتركاً، وفقاً للمقرر ١٣/م-أ-٥، وتُحث الأطراف على تقديم معلومات سنوياً. ولا يطلب الجزء الثاني من المبادئ التوجيهية للإبلاغ المتعلق بالبلاغات الوطنية معلومات عن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً إلا أنه يطلب معلومات موجزة عن نظم مراقبة المناخ العالمية.

باء- النطاق الممكن للاستعراضات المتعمقة

١٤- ينبغي أن تشمل الاستعراضات المتعمقة المقبلة المعلومات المقدمة في البلاغات الوطنية، ولكن، إذا أُخذت في الاعتبار مقررات الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف فإن الممكن زيادة تقييدها من ناحيتين:

(أ) بما أن من اللازم تقديم المعلومات المتعلقة بقوائم الجرد على حدة مع تضمين البلاغات الوطنية بيانات موجزة فقط، وبما أنه تم تحديد إجراء منفصل للاستعراضات التقنية لقوائم الجرد، يمكن للأطراف أن تنظر في إلغاء استعراض قوائم الجرد الوطنية في إطار استعراض البلاغات الوطنية (حتى وإن كان من الممكن مع ذلك تضمين تقارير الاستعراضات المتعمقة تحليلاً للمعلومات المتعلقة بقوائم الجرد مثل الاتجاهات).

(ب) إن الخبراء في نظم مراقبة المناخ العالمية متخصصون جداً عادة. لهذا يمكن تنظيم عملية منفصلة يستعرض فيها هؤلاء الخبراء هذا الجانب من تقارير الأطراف المدرجة في المرفق الأول. ويمكن للأطراف أن تختار استعراضاً من هذا القبيل يتم دورياً على الورق فقط وبدون زيارة قطرية ويسفر عن تقرير شامل منفصل بشأن حالة نظم مراقبة المناخ العالمية. ويمكن أيضاً استعراض نظم مراقبة المناخ العالمية في إطار استعراض البلاغات الوطنية.

١٥- وبما أن الأنشطة المنفذة تنفيذاً مشتركاً في إطار المرحلة التجريبية أنشطة يبلغ عنها على حدة فإنها لن تشكل جزءاً من عملية استعراض البلاغات الوطنية. ويمكن للأطراف أن تنظر فيما إذا كانت هذه الأنشطة بحاجة إلى استعراض، وأن تقوم في حالة وجود حاجة إلى ذلك بتحديد إجراءات الاستعراض المطلوبة وما إذا كان ينبغي أن تشكل جزءاً من الاستعراض المتعمق.

١٦- ويمكن للأطراف أيضاً أن تنظر في مستوى التفصيل المطلوب عند استعراض الإسقاطات بوجه خاص. والحصول على معلومات موثوقة بشأن الإسقاطات ومنهجياتها سيعزز جداً مصداقيتها ويمكن أن يساعد الأطراف في تخطيط ورصد تنفيذ سياساتها وتدابيرها. ويمكن للأطراف عند تمحيص النظر في استعراض مختلف جوانب البلاغ الوطني أن تأخذ في الاعتبار عمل الأمانة في مجالات أخرى، وفيما يتعلق مثلاً بأفضل الممارسات في السياسات والتدابير. وهكذا يمكن النظر في تكريس كمية كافية من الموارد لمجالات معينة، مثل الإسقاطات والسياسات والتدابير، خلال الاستعراض.

جيم- الهيكل الممكن للاستعراضات المتعمقة المقبلة

١٧- يمكن للأطراف أن تنظر في تقسيم الاستعراض إلى مرحلتين أو ثلاث مراحل لكل طرف بدلاً من إعداد تقرير واحد. ويمكن أن تتناول المرحلة الأولى تقيد الدولة الطرف بالمبادئ التوجيهية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالإبلاغ. ويمكن إعداد تقرير حالة قصير ونشره على موقع الأمانة في شبكة المعلومات العالمية. أما في المرحلة الثانية فيمكن توضيح المعلومات الواردة في البلاغ الوطني وتقديم معلومات مستكملة. ويمكن أن يسفر ذلك عن تقرير مماثل لتقارير الاستعراض المتعمق الحالية. ويولى الاهتمام في الوقت الراهن للتقيد بالمبادئ التوجيهية للإبلاغ في إطار العملية بكاملها، وبذلك سيضفي تقسيم الاستعراض إلى مرحلتين طابعاً رسمياً على عملية النظر في الالتزامات المتصلة بالإبلاغ على حدة. ويمكن قصر الجولة الثالثة للاستعراضات المتعمقة على المرحلتين الأولى والثانية أو تضمينها مرحلة ثالثة. ويمكن أن يجرى في المرحلة الثالثة تقييم لتنفيذ الدولة الطرف للاتفاقية طبقاً للهدف المحدد للاستعراض في المقرر ٢/م أ-١ والمعاد تأكيده فيما بعد، نظراً لأن من غير المستبعد أن تبين البلاغات الوطنية الثالثة مدى بلوغ هدف الاتفاقية المتمثل في تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستواها في عام ١٩٩٠ بنهاية العقد. ويمكن للأطراف أيضاً أن تقرر تضمين التقرير عن المرحلة الثالثة توصيات غير ملزمة من جانب فريق الاستعراض. وبذلك ستقر الأطراف عملية تمكن من اكتساب خبرة مفيدة في إعداد عملية الاستعراض المقبلة بموجب المادة ٨ من بروتوكول كيوتو. وعلى سبيل المثال يمكن لأفرقة الاستعراض أن تنظر في تحديد نوع المعلومات المفيدة للنظر في قضايا التنفيذ.

دال- إمكانيات إجراء استعراضات متعمقة

١٨- إذا اختارت الأطراف أن تقسم الاستعراضات المتعمقة إلى مراحل مختلفة فإن من الممكن أن يقدم توجيه فيما يخص تنظيم كل مرحلة. ويمكن القيام بالمرحلة الأولى فور وصول البلاغ الوطني. ويمكن للأمانة أن تبلغ الدولة الطرف عن الفجوات الموجودة في تقاريرها أو الجوانب الغامضة في بلاغها الوطني. وستتاح للأطراف فرصة لتقديم معلومات إضافية بالشكل الذي تنص عليه المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ فيما يتعلق بالإبلاغ. وفي حالة عدم توفر المعلومات يمكن أن يطلب من الأطراف أن تعلق ذلك. ويمكن أن تساعد هذه العملية على توفير معلومات كاملة قبل المرحلة التالية لعملية الاستعراض وتحديد مشاكل الإبلاغ المشتركة بين الأطراف المدرجة في المرفق الأول والتي يمكن أن تكتسي أهمية في الاستكمال المقبل للمبادئ التوجيهية للإبلاغ.

١٩- ويمكن أن تستند المرحلة الثانية إلى استعراض على الورق. ويمكن للخبراء، بعد تلقي البلاغ الوطني، أن يرسلوا إلى الأطراف بواسطة الأمانة أسئلتهم وطلباتهم على معلومات جديدة و/أو وثائق إضافية. ويمكن تحديد مواعيد نهائية لهذه العملية المتكررة.

٢٠- ويمكن أن تستند المرحلة الثالثة إلى زيارة فريق استعراض. وسيتم الاتفاق على جدول الأعمال مكرراً لضمان حصول الخبراء على الوقت الكافي لمعالجة كافة القضايا الرئيسية. وفي حالة قصر الاستعراض، باتفاق متبادل، على المرحلتين الأولى والثانية يمكن تضمين المرحلة الثانية زيارة فريق استعراض.

هاء- اقتراحات بشأن اختيار الخبراء وإعدادهم

٢١- يمكن للأطراف أن تنظر في زيادة عدد أعضاء فريق الاستعراض. ويمكن أن يضم الفريق، في حالة الزيارات، خبراء قطريين محليين من المنظمات غير الحكومية مثلاً كمراقبين. ويمكن تمحيص النظر في إطالة مدة الزيارات وزيارات المتابعة حيثما اعتبر ذلك ضرورياً.

٢٢- يعتبر اختيار الخبراء لتشكيل أفرقة الاستعراض المتعمق عاملاً حاسماً في ضمان جودة الاستعراض. وهناك أطراف كثيرة لم تعين بعد خبراءها وهي مدعوة إلى النظر في القيام بذلك قبل جولة الاستعراضات الثالثة. ويمكن للأطراف الأخرى أن تنظر فيما إذا كانت هناك حاجة لاستكمال قائمة خبراءها. ولا يطلب من الخبراء في استمارة التعيين الحالية سوى بيان ما إذا كانوا متخصصين في خمسة مجالات عامة هي السياسة العامة للاستجابة لتغير المناخ وقوائم جرد غازات الدفيئة وإسقاطات انبعاثات غازات الدفيئة وعمليات إزالتها وتحليل السياسات والتدابير والتمويل ونقل التكنولوجيا. ويمكن النظر في اشتراط مؤهلات دنيا أو تطبيق إجراء انتقاء أكثر صرامة فيما يخص الجولة الثالثة من الاستعراضات. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يشمل ذلك التزام الخبراء ومن يوظفهم بتخصيص الوقت اللازم للمشاركة مشاركة تامة في الاستعراض التي تشمل العمل لمدة عدة أيام أو أسابيع وذلك بحسب نوع الاستعراض.

٢٣- وتوجد عدة طرق يمكن أن يحسّن بها الاستعداد للاستعراضات المتعمقة، خاصة زيارات الاستعراض المتعمق. ويمكن أن يُقرر أن يجتمع الخبراء في مكان واحد قبل الزيارة لكي يستعدوا. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تنظيم تدريب أو توجيه للخبراء تيسره الأمانة.

٢٤- وستمر بين عملية إعداد البلاغات الوطنية الثانية وعملية إعداد البلاغات الوطنية الثالثة لمعظم الأطراف في المرفق الأول، عدة أعوام سيكون الكثير من الخبراء قد انتقلوا فيها إلى مناصب جديدة وقد تكون المعارف المؤسسية بشأن عملية تقديم البلاغات الوطنية محدودة. وهذا هو أحد أسباب الإشارة على الأطراف المدرجة في المرفق الأول بالنظر في عقد حلقة عمل لتبادل المعلومات بشأن الاستعدادات لاستعراض البلاغات الوطنية الثالثة.

واو- الخيارات المتوفرة للتعجيل بنشر تقارير الاستعراضات المتعمقة

٢٥- إن تسهيل إجراء زيارات الاستعراض طوال العام سيكون أكثر تيسيراً لإصدار تقارير الاستعراضات في الوقت المناسب. ويمكن للأطراف أن تضع قبل الجولة الثالثة للاستعراضات بفترة طويلة برنامجاً ثابتاً لزيارات منتظمة. ويمكن للأطراف أن تنظر فيما إذا كان ينبغي أن تعتمد الهيئة الفرعية للتنفيذ هذا البرنامج رسمياً. ومن شأن ذلك أن يتيح أيضاً وقتاً كافياً للأمانة والأطراف للاتفاق على جداول الأعمال وضمان عدم غياب المسؤولين وأعضاء فريق الاستعراض.

٢٦- ويوجد عدد من الطرق التي يمكن أن يقلص بها الوقت الفاصل بين الشروع في استعراض بلاغ وطني ونشر التقرير النهائي. ويزداد الوقت المتاح لاتخاذ كافة الترتيبات اللوجستية الضرورية وتنسيق الاستعراض وإعداد التقرير وتنفيذ الإجراءات المتصلة بالوثائق والمؤدية إلى نشرها نهائياً بازدياد الموارد المتاحة للأمانة. ومن المرجح أن يحث ذلك عجلة العملية لأن الطلب على وقت أعضاء فريق الاستعراض كبير في الوقت الراهن نظراً لازدياد عبء عمل الأمانة. ولدى النظر في الاحتياجات من الموارد ينبغي أيضاً ألا يغيب عن الأذهان أن ارتفاع عدد الأطراف المدرجة في المرفق الأول سيؤدي إلى ارتفاع عدد البلاغات الوطنية اللازم استعراضها في الجولة الثالثة مقارنة بعددها في الجولة الثانية. وقد يتعين على الأطراف أن تنظر في توفير موارد إضافية إذا أرادت أن تنتهي من عملية الاستعراض المتعمق في غضون سنتين طبقاً لما حرت عليه العادة. ويمكن للأطراف بدلاً من ذلك أن تنظر فيما إذا كان من الأفضل عملياً تكريس ما بين عامين ونصف وثلاثة أعوام للجولة الثالثة من الاستعراضات المتعمقة. وعلاوة على ذلك، قد تلاحظ الأطراف أن الأمانة تلقت طلباً من دولة غير مدرجة في المرفق الأول لإجراء استعراض بشأنها وينبغي لها أن تنظر في الطريقة التي يمكن للأمانة أن ترد بها على هذا الطلب.

٢٧- وحتى في حالة زيادة الموارد، من المرجح أن تظل هناك تأخيرات كبيرة في نشر التقارير ما لم تتغير ممارسات الأطراف. وتوجد بالفعل مواعيد نهائية رسمية، لهذا يرجى من المشاركين في عملية الاستعراض الالتزام بها التزاماً أكبر.